سلمية، توّجت باتفاقيتي كامب ديفيد، فقد كان واضحاً من خلال المسار السياسي للمنظمة، بأنها باتت قادرة، فعلاً، على التعاطي مع المسائل المتعلقة بقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كطرف مستقل قادر، دون أن تتورط في التكتيك غير المناسب.

وهكذا، فعندما أبرم الرئيس المصري أنور السادات، اتفاقيتي كامب ديفيد، سارعت اللجنة التنفيذية للاجتماع، بمشاركة ممثلي الفصائل كافة، وأصدرت بياناً، أكدت فيه، بأن اتفاقيتي كامب ديفيد «تمثلان استسلاماً لا سلاماً، وبأنهما قامتا على تثبيت الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والجولان وأجزاء من سيناء والتفريط بالقدس. وبأنهما شكّلتا انكاراً للحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها. كما انهما حققتا الاهداف الاميركية القديمة التي فشلت في تنفيذها مشاريع حلف بغداد وأيزنهاور وعدوان العام ١٩٥٦، وعدوان العام ١٩٦٧». أمّا بشأن الحكم الذاتي، فأكدت اللجنة التنفيذية في بيانها، بأنه يقوم على «تكريس هدف العدو الصهيوني بشأن القدس ورضوخاً لمشروع ضمها بشكل كامل للعدو، وليس الحديث عن تجميد بناء المستوطنات الجديدة الاّ مناورة خادعة هدفها تثبيت المستوطنات القديمة، والسماح بتنفيذ مشروع [رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق، مناحيم] بيغن في توسيع هذه المستوطنات وزيادة عدد سكانها خلال السنوات الخمس القادمة، تمهيداً لفرض الامر الواقع واستمرار الاحتلال»(١٠).

ولعل ما يميّز تلك السنوات، على صعيد الفكر السياسي الفلسطيني، هو تكريس وتوضيح وتعميق النهج البراغماتي الفلسطيني، وحرص ممثلي الخط الرافض، ممارسة رفضهم داخل أطر م.ت.ف. وبذلك، توضّحت معالم وتخوم العملية السياسية الفلسطينية، اجمالاً، بشقيها: السلطوي والمعارض. وفي المقابل، لم تعزز تطورات وتفاعلات الاحداث الداخلية، اصطفافات داخلية، أو طروحات سياسية خارجة عن إطار النقاط العشر وتفرعاتها وشروحاتها وتجسيداتها السياسية، وذلك باستثناء ما تقدم به عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» خالد الحسن، من أفكار للنقاش، لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. فأمام الندوة الدولية للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٢، أطلق خالد الحسن، أفكاراً للنقاش لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، تضمّنت النقاط التالية:

«اولاً: الاعتراف الكامل بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني والتعامل معها على هذا الاساس.

«ثانياً: تطبيق قرارات المجتمع الدولي الداعية الى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

«ثالثاً: تسليم المناطق التي يتمّ الانسحاب منها الى الامم المتحدة وتوضع تحت وصايتها لمدة سنة على الاكثر.

«رابعاً: خلال هذه الفترة تقوم الامم المتحدة بالاتفاق مع م.ت.ف. بتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

«خامساً: اذا قرر شعب فلسطين الاستقلال، يتمّ اعلان قيام الدولة الفلسطينية وقبولها عضواً في الأمم المتحدة.

«سادساً: يُعقد بعد ذلك مؤتمر دولي بقرار من الامم المتحدة وتحت رعايتها تشارك فيه كل الاطراف المعنية، بما في ذلك ممثلي أوروبا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية لبحث القضايا ذات العلاقة.